

ذكرى الإمام موسى الصدر وطريق العدالة الاجتماعية في لبنان

هناك حنين عميق عند النخبة الفكرية والسياسية في لبنان الى تلك الايام الخوالي في ستينات ومطلع سبعينات

بقلم الدكتور حسين كنعان

وهذا من وحي الآية القرآنية "ونمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين". وان المحروم هو غير المنحرم. والمنحرم هو الذي يقبل الحرمان والعبودية. اما المحروم فإنه لا ينام على الضيم ويأبى الا ان يثور وينفض عن نفسه غبار الظلم والحرمان. وقد علمته كربلاء كيف يقف في وجه الحاكم الظالم لازالة الحرمان والخوف عن صدور الناس ونفوسهم. او كما قال الفيلسوف ابكتاتوس "لقد حرمني الله فليس لأحد ان يأسرنى".

لم تختلف دولة الامس عن دولة اليوم فقد اسروا الناس ولم يتركوا لهم شيئاً من الحرية. فقد كانت دولة الامويين تقضي على كل هذه المفاهيم وتضرب بيد من حديد كل من يخالفها الرأي. وان طبول الحرب ووطأة الانتصارات الخارجية اعمت ابصار الناس عن دماء كربلاء الزكية ورسالتها الخالدة، وان مصلحة الامة وانتصاراتها فوق حقوق الافراد وفوق الجميع. وجاءت بعد ذلك الدولة العباسية التي لم تختلف كثيراً عن سالفاتها ولكنها استعملت الدهاء من قبل رجال دين ذهبوا يدعون الناس الى الزهد والفقر كي تستتب السلطة للحاكم ويدفن اي حافز او رغبة عند الناس في تحقيق مطالبهم، والقبول بواقعهم المزري. فمن هذه التجارب وجد الامام موسى الصدر ان دولة الامس لم تختلف كثيراً عن دولة اليوم. فدولة اليوم تحذر الناس بالمدح والثناء والمال كما كانت دولة الامس تحذرهم بالزهد وطاعة السلطان. دولة اليوم لم تختلف كثيراً عن البارحة. فقد كان في عهد الدولة العباسية بعض الفقهاء يحثون على طاعة الحاكم ولو كان جائراً واليوم نراهم يعطون الفتوى ذاتها والتوجه ذاته حفاظاً على وحدة الطائفة او المذهب والعدالة الاجتماعية عندهم هي طاعة السلطان والمكاسب الشخصية.

عارض الامام موسى الصدر هذه الدعوة وهذه الافكار ووقف محاربا لها وداعياً وثائراً باسم المحرومين لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفاهيمها الصحيحة. وكان ميلاً لاستبدال اسم حركة المحرومين باسم حركة العدالة. فقد كان هذا الاسم يستهويه كثيراً وكان يرى ان الجناح المقاوم للحركة "امل" افواج المقاومة اللبنانية باق حتى تحرير وضمنا استقلال الارض اللبنانية. ولكن من جهة المبدأ لا يحمل هذا الاسم الاستمرارية بعد التحرير الكامل ولكن حركة العدالة الاجتماعية سوف تبقى ما بقي لبنان وتحمل الاستمرارية الى الابد.

ان رؤيته في ارساء قواعد العدالة الاجتماعية داخل الوطن هي مسار طويل وشاق ولا يحمل اعباؤه الا اللبنانيون الاوفياء والمخلصون لوطنهم. ويأتي لقاء الافكار في هذا المضمار مع توماس الاكويني الذي كان يرى ان "العدالة هي شأن من صنع الله". ويستطيع الانسان ان يتأكد من ذلك المنطق وعين العقل ولا عدالة من دون ان تكون ركيزتها الاخلاق العالية. فاذا كان للبشر حقوق في الحياة والحرية والملكية كما يقول الدستور الاميركي Life Freedom and the Persiut fo happiness فان كل ذلك يجب ان يكون مغلفاً برباط العدالة والاخلاق ويقول توماس ايضا اذا اخذ جائع رغيفاً من خبز غيره فلا يعد سارقاً لان الملكية يجب ان تكون ركيزة اساسية في بناء اقتصاد الوطن وان تساهم في الخير العام. وفي عصرنا الحاضر نجد عند الدول المتحضرة ان الضريبة التصاعدية هي جزء من سياسة العدالة. فهي تأخذ من الذي عنده لتعوض على الفقراء واصحاب الدخل المحدود في كل المجالات.

العدالة الاجتماعية في فكر الامام الصدر ليست فقط الحقوق الاجتماعية، او الانعاش الاجتماعي، او ضمان الصحة والشيخوخة والى كل ما يتصل بهذه الامور الحياتية والمعيشية من صلة. انما تصبو ايضا الى تحقيق الحريات الاجتماعية بحيث انه لا معنى للحياة اذا لم تكن متصلة اتصالاً عميقاً ووثيقاً بحرية الفكر والحركة لجميع افراد المجتمع تحت راية القانون العادل. وان حدود الدولة يجب ان تقف عند حدود لا تتخطى فيها حقوق الافراد. وقد عبّر عن ذلك الامام علي بقوله "استعمل العدل واحذر العسف والحيث فان العسف يعود بالجلاء والحيث يدعو الى السيف". بمعنى ان استعمال قوة السلطة بغير وجه حق هو شيء منافي للعدالة الاجتماعية، كما ان الحيث هو ان تعمد السلطة الى الفتنة بين ابناء المجتمع وهذا سوف يؤدي الى تشتيت شمل المواطنين وزرع بذور الفتنة في ربوعهم واللجوء الى العنف في حل مشاكلهم.

يقول الرئيس ابراهام لنكولن في 4 حزيران سنة 1861 ان المشكلة تكمن في ما يخص العدالة الاجتماعية ما بين الطرفين، الدولة من جهة وافراد المجتمع من الجهة الاخرى. ويتساءل الى أي درجة على الدولة ان تكون قوية للحفاظ على العدالة الاجتماعية، والى أي درجة ممكن ان تكون ضعيفة للحفاظ على وجودها. ومن قبله كان توماس جفرسون يقول بأن على القائد ان يكون رائداً في هذا السياق. وفي سنة 1790 خاطب الرئيس جورج واشنطن الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية بقوله "ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية التي لا تسمح بالتحصن، تطالب فقط من الذين يعيشون في ديارها اعطاء الحكومة في جميع الاحوال دعمهم". مع ادراكه والاباء المؤسسين وهو على رأسهم ان الحكومة حسبما ينص الدستور هي حكومة عدالة اجتماعية من حيث المبدأ.

ومع كل هذا يرى الامام الصدر ان هذه العدالة يجب ان تتقدم وبسرعة وخاصة في العالم الثالث، لأن اي فئة اجتماعية لا تثق بالدولة ولا تثق بنفسها تصاب بالانهيار العصبي وتصيب الدولة في مكامن الاذى. لذلك على هذه الفئة ان تعبر عن رأيها بحرية وعلى الدولة ان تتجاوب في مواقع الحق والعدالة كي يتكامل الطرفان (الدولة والافراد). واذا لم يحصل ذلك فان القلق الذاتي عند المواطنين سوف يخلق فجوة يصعب ترميمها بعد ذلك. وتصيح في هذه الحال الدولة متعسفة والعدالة الاجتماعية في حال غياب كامل ولا يبقى للمواطن الا ان يوافق على ما يكره ويقبل كل ما لا يريد.

كان الامام الصدر يؤمن بالدولة ويريد ان تكون ضعيفة وعطوفة على ابنائها المحرومين وان تكون قوية على الظالمين والفاستدين والمحتكرين. وليس هناك من قيمة اكبر من قيمة الانسان وكرامته، وعلى الدولة ان تكون وفيه لتحقيق ذلك. وعندما طالب الامام ايان الحرب الاهلية باقامة واعادة مؤسسات الدولة كان يريد من ذلك بناء الدولة القوية والعدالة، او كما قال لنكولن قوية على الفاسدين وضعيفة وقوية لحماية نفسها وفرض هيبتها.

ترك الامام موسى الصدر لبنان الذي احب وعمل من اجله يتخبط في هذه الايام بالتطرف المذهبي والطائفي ويلفه الفساد من كل جانب. وليس هناك مكان لافكاره كي تتحقق العدالة الاجتماعية التي كان يرمي اليها على ارض الوطن اليوم ويحلم بها غداً.

لا عدالة اجتماعية في ظلال دستور يدعو الى العيش المشترك (وليس العيش على ارض الوطن) فان دل ذلك على شيء فانما يدل على ان هناك فريقين او اكثر لا فريق واحد وان المواطنين غير متجانسين وغير متساويين ويجب ان يتعايشوا حتى يقضي الله امرا كان مفعولاً.

لا عدالة اجتماعية في دولة تنص مقدمة دستورها على انه يحق لاي لبناني ان يسكن اينما يشاء في ارجاء الوطن وكان هناك ارضاً لبنانية لا يستطيع اللبناني السكن فيها.

لا عدالة اجتماعية في دولة المذاهب والطوائف وتوزيع الحصص والغنائم على اساس طائفية. وان انتماء الفرد هو لطائفته وليس لوطنه. فاي عدالة اجتماعية في بلد يتقاسم ابناءؤه السلطات والوظائف بناء على انتمائهم المذهبي والطائفي.

العدالة الاجتماعية هي ان يكون اللبنانيون يدا واحدة متآلفين في وجه كل من يريد الاعتداء والتجني على بلدهم. وباختصار فان هذه العدالة هي تآلف الدولة والافراد كل من موقعه ودوره الوطني.

عسى ان يعود الامام لنعمل معه على طريق العدالة الاجتماعية التي كانت ضالته ولكنه غاب قبل ان يراها تعم ارجاء وطنه لبنان.

الحرية الماضية. حين الى تلك الايام التي كانت تأخذ الافكار الحرة مسراها الى صدور الناس وعقولهم بكل رحابة صدر، ولم يستطيع احد ان يقيم حاجزا بينها وبين ابناء المجتمع. وكان اللبنانيون ومعهم العرب ينتظرون محاضرة تلقى، او مقالا يكتب او كتابا يطبع في عاصمة الكلمة الحرة بيروت لتكون بلسماً لجراحهم وشفاء لكبتهم النفسي وغليلاً يشفي ويروي ظمأهم وتوقهم لحرية الرأي.

كانت بيروت في تلك الفترة منارة العلم والأدب والسياسة وقد كوّنت لنفسها فضاء واسعاً للحرية والابداع على كل صعيد، وصنعت من الارض اللبنانية ملاذاً لكل من يصبو الى الحرية والامن والامان.

وبهذه الحال ظن الساسة اللبنانيون ان مقابل هذه الحرية باستطاعتهم ان يحتكروا ويستأثروا بالسلطة لأنفسهم وازلامهم ويشرعنوا كل ما يرضي غرائهم الشخصية والعائلية وحتى المناطقية من دون ان يعطوا اي التفاتة الى المشكلات الاجتماعية التي تعمر ارجاء الوطن. ولكن الامام موسى الصدر وقف ليتصدى لهذا الجشع في استئثار السلطة على حساب المحرومين والمناطق المحرومة ووجد ان عليه ان يشير الى الطريق السديد، وقد ساعده الجو اللبناني المفعم بأريج الامل وحرية الرأي على ذلك والسير على درب العدالة الاجتماعية. فكانت كلماته تثير الابصار وتهدي النفوس الى اصلاح ذات البين وبناء الصرح الوطني المتناسك بهمة كل المخلصين من ابناء الوطن وتطلعناهم.

كان عليه ان يتحرك لأنه كان يدرك تمام الادراك أن تجار المذهبية والطائفية يغالون كثيراً في الجدال الديني والمذهبي لتحقيق غاياتهم ويدفعون بالمجتمع الى التفرقة والتعصب الاعمى ويبعدون بعلمهم هذا النور والمحبة والرحمة عن قلوب المؤمنين. وكان يدرك ايضا ان هذه الامور لا علاقة لها بالدين لأن الدين عند الله واحد ولم يكن الدين في يوم من الايام مادة للصراع والفتنة والكرامية والحقد بين البشر. ولكن ذوي النفوس البائسة واصحاب المآرب هم الذين حولوا الدين سلعة ومتاريس طائفية ومذهبية بدل التلاقي والتآلف والانسجام. وقد جاءت الآية القرآنية "ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم". لتنبير القلوب وتهدي العقول ولم يكن ذلك الا مطابقاً لما قاله السيد المسيح ودعوته الى المحبة والفرغان وحب الاعداء.

فمن خضم هذه الافكار كانت محاضرة الامام الصدر في كنيسة الكبوشيين عنواناً كبيراً لتلاقي الاديان والانفتاح على الآخر بالحوار والابتعاد عن الجدال العقيم وقد نبه الجميع الى ان العقيدة الدينية هي العنصر الاساس في كل الاديان وهي جيدة شرط الا تتحول الى افكار مغلقة "دوغما" تدعو الى شحن النفوس وحبس الافكار ووضع الانسان بحالة عدائية في وجه الانسان الآخر. وكما قال الامام أن الانسان اخو الانسان شاء ام ابى. والناس صنوان اما اخ لك في الدين او أخ لك في الانسانية.

قدر الامام ان يكون على هذه الارض اللبنانية يشاهد شحن النفوس بأمور الدين والمذهبية. وبهذه الحالة ما كان عليه الا ان يشمر سيفه دفاعاً عن حقوق الانسان المضطهد والمحروم مطالباً الجميع باحترام الحياة الحرة الكريمة. الحياة التي يجب ان تكون مغمورة برغد العيش ومتآلفة مع الآخر لأن الحياة حبس لمن زهد فيها وجنة واسعة الرحاب لمن احبها واحب فيها. لم تأخذ الامام الصدر كثيراً فكرة الحقوق الاجتماعية او المدنية بالمضمون الذي كان يطرحه الدكتور مارتن لوثر كينغ في الولايات المتحدة الاميركية لانها لم تكن من عوامل الخلاف يوماً عند اللبنانيين. وان نداء لوثر كينغ كان القصد منه حقوق السود الاجتماعية في بلادهم بمعنى انه يحق للسود ان يدخل المدرسة او الجامعة التي يدخلها الابيض وأن يستعمل وسائل النقل العامة مثل اي مواطن آخر، وأن يسكن اينما شاء في ارجاء الوطن. وإلغاء فكرة التمييز العنصري من الناحية العملية. كان يريد لأبناء جلدته ان يتساووا مع الآخرين حسبما ينص الدستور الاميركي وكما تقول احكام المحكمة الفيدرالية العليا.

ولكن الامام الصدر كان يدرك ان هذه الامور ليست من معاناة اللبناني الحقيقية ولم يكن هناك من مانع لأي لبناني ان يسكن اينما يشاء في وطنه او ان يذهب الى اي مدرسة او جامعة يختارها. ومثلاً على ذلك فقد كنت انا المسلم من بعلبك تلميذاً داخلها في مدرسة الفرير في جونية عام 1948. كما ان لبنان لم يعرف في تاريخه عقدة اسمها العرق او الحقوق الاجتماعية بمفهومها الاميركي. ولكن لسوء الحظ فان الذين اجتمعوا في الطائف شاؤوا ان يضعوا لنا في مقدمة الدستور امورا لا يقَر بها اللبناني اصلاً. فقد نصت الفقرة (ط) من مقدمة الدستور اللبناني بما يلي: " ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الاقامة على ارضه منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على اساس اي انتماء في ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين". كل هذا بديهيات لا تذكر في الدستور لانها حق وطني لا جدال ولا ريب فيه. ولم ينص اي دستور في العالم على ان ارض الوطن لكل ابنائه، ويستطيعون ان يسكنوا ان شاؤوا في رحابه. كذلك ليس هناك من كلمة وطن نهائي ترد كل يوم لو لم تكن هناك شكوك في هذا الشأن لما طرحت في الدستور. وهنا كلمة حق تقال هي ان الامام موسى الصدر عندما قال بان لبنان وطن نهائي لكل ابنائه كان يريد على بعض الاحزاب التي ترى ان لبنان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية او الأمة السورية ولكنه لم يتصور في يوم من الايام ان ينص الدستور على ذلك.

كان يرى ان كل هذه الامور سوف تزول من اذهاننا عندما نحقق العدالة الاجتماعية في الوطن. واذا لم يفضل الانسان العدالة قبل كل شيء فيكون كما قال ارسطو احط المخلوقات، والانسان ليس كذلك لأن الله خير وهو على صورة الله والله لا يبخل بالعدل.

هي فكرة العدالة الاجتماعية هي فعل الخير من حيث المبدأ وهي كل ما يتصل بانسانية الانسان. وقد بدأت هذه الافكار تراود فكر الانسان منذ وعى دوره وادرك ذاته وقدر قيمتها ومعانيها وساعده على ذلك ما جاء في كتب الانبياء وما رشح عن صفاء ضمائرهم وعن آراء المفكرين والفلاسفة وصحة ما كانوا يظنونه. حتى ان اسم سقراط يعني في اللغة اليونانية المعتصم بالعدل.

لقد حار الجميع منذ فجر التاريخ حول معنى العدالة الاجتماعية ومضمونها وكيف يمكن تحقيق اهدافها. فقد حاول افلاطون من الناحية النظرية والفلسفية ان يرسي قواعد جمهوريته المثالية التي يجب ان يحكمها الارستقراطيون مروراً بالمعتزلة والمدنية الفاضلة الى الابداء المؤسسين للولايات المتحدة الاميركية وغيرهم. وفي عصرنا الحاضر كانت محاولة ماركس ولبنين في طرح الدولة الشيوعية حيث تكمن في حناياها العدالة الاجتماعية ويتساوى فيها البشر ويأخذ كل بقدر ما يعطي ويأخذ بقدر ما يحتاج ولكنهما ضلّ الطريق لانها لم يأخذوا بعين الاعتبار الادراك الحقيقي والفعلي لغرائز النفس البشرية، وقد انهارت النظرية بامها وايها بسبب عدم التطبيق وديكتاتورية الحكم والاجهزة المخابراتية التي ألغت كل ملامح الحرية والديموقراطية في المجتمع والتي طالبت الناس بأن يكونوا ملحدين يعبدون فقط شخصية الحاكم. ولم تتوافر حرية الايمان للمواطن، بالاضافة الى ان بعض رجال الدين تواطؤ مع السلطة في ترويج الفكر الشيوعي والبعض الآخر كان جزءاً من ماكينة الدولة الامنية. ويجب ان لا ننسى بان على الجانب الآخر كان رجال دين يقولون بان العدالة الاجتماعية لا تتحقق على الارض بسبب الخطيئة الاولى وما هي الخطيئة الاولى الا ما حصل بين آدم وحواء وقصة بداية الخلق وهذه الدنيا ما هي الا السعي ليجاد ضالة الانسان (بمعنى العدالة الاجتماعية) في دنيا الآخرة.

الامام موسى الصدر كان يرى ان تحقيق اهداف العدالة الاجتماعية يكمن الى حد بعيد في احقاق حقوق المحرومين